الأمم المتحدة

A/77/PV.76*

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **76**

الأربعاء، 7 حزيران/يونيه 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

افتُتحت الجلسة الساعة 15/05.

البند 31 من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

تقرير الأمين العام (A/77/870)

مشروع قرار (A/77/L.73)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا ليعرض مشروع القرار A/77/L.73.

السيد بكرادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين المشردين قسرا من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية المحتلتين من جورجيا، وأن أسعى إلى التماس تأييد الأعضاء لمشروع القرار A/77/L.73، المعنون "حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا".

الغاية الرئيسية من مشروع القرار هي معالجة المحنة الإنسانية للمشردين داخليا واللاجئين الذين أجبروا على الفرار من ديارهم نتيجة لموجات متعددة من التطهير العرقي بدأت في عام 1990 وبلغت ذروتها في العدوان العسكري الشامل على جورجيا في آب/أغسطس 2008.

ما فتئنا نتخذ القرار المعروض على الجمعية طوال السنوات الـ 15 الماضية، مع تزايد عدد الأصوات المؤيدة وديناميات التأييد المشجعة. ويعود ذلك إلى الالتزام المثبت على مر الزمن بالمبادئ المعترف بها عالميا والمكرسة في النص، مثل الحق في العودة، وحقوق الملكية، والدعوات إلى حل سلمي للصراع، مما يوفر ضمانات للدول الأعضاء بأن القرار محوره الإنسان ويهدف إلى دعم السلام الدائم في المنطقة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي، وهي الوثيقة ذاتها التي يستند إليها مشروع القرار المعروض على الجمعية. أما اليوم، وقد تجاوز عدد النازحين قسرا 100 مليون شخص على الصعيد العالمي، وحيثما يتردد صدى معاناتهم الهائلة في أفريقيا وآسيا والأمريكتين وأوروبا، وأحدث مثال على ذلك أوكرانيا، حيث أُجبر ملايين المدنيين الأبرياء على

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 16 آب/أغسطس 2024.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الفرار من ديارهم نتيجة للحرب العدوانية الروسية، فإننا جميعا نحتاج إلى مد يد العون لأولئك الذين تخلفوا عن الركب.

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية ذو طابع إنساني بحت. ويستند النص إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي ويمثل تطبيقا لبلد بعينه كما نص عليه قرار الجمعية العامة الذي يصدر بتوافق الآراء مرتين في السنة بعنوان "توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا" (القرار 167/76).

يهدف مشروع القرار إلى إعادة تأكيد حق العودة بأمان وكرامة لمئات الآلاف من المدنيين الأبرياء والنساء والأطفال والمسنين الذين أجبروا على مغادرة ديارهم فجأة التماسا للملجأ في مكان آخر؛ وإعادة تأكيد حقوق الملكية الخاصة بهم؛ وإعادة تأكيد عدم قبول التغييرات الديمغرافية القسرية وضمان وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى السكان المحتاجين.

وعلاوة على ذلك، يؤكد مشروع القرار من جديد ويدعم الدور الرئيسي لمناقشات جنيف الدولية، وهي الصيغة الوحيدة لمفاوضات السلام الدولية بشأن هذه المسألة، ويدعو جميع المشاركين، بما في ذلك بلدي، جورجيا، إلى الدخول في مفاوضات بحسن نية لإيجاد حل سلمي ودائم.

أخيرا، يدعو إلى وضع جدول زمني محدد لعودة المشردين داخليا واللاجئين والإبقاء على أداة الإبلاغ من أجل إبقاء المجتمع الدولي على علم بتنفيذ مشروع القرار من خلال التقارير السنوية للأمين العام، التي يكرر آخرها جملة واحدة من التقارير ال 12 السابقة،

"لم تُلاحظ أي تغييرات هامة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير فيما يتعلق بممارسة المشردين داخليا أو اللاجئين لحقهم في العودة" ((A/77/870)، الفقرة 16).

وعلاوة على ذلك، يعاني السكان الذين يعيشون في المناطق المحتلة من الحرمان المستمر من حيث حقوق الإنسان الأساسية والعزلة والتمييز. وقد تجسدَّت هذه الحقائق بانتظام في التقارير السنوية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، استنادا إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 40/52 المعنون "التعاون مع جورجيا"، الذي يتناول آخر قرار له شتى أشكال التمييز التي لا يزال الإثنيون الجورجيون يعانون منها في كلتا المنطقتين المحتلتين، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة، والحرمان من الحرية، والاحتجاز التعسفي، وانتهاك الحق في الملكية، وانتهاكات الحق في الصحة، والقيود المفروضة على التعليم بلغة الأم.

ويكرر المفوض السامي لحقوق الإنسان توصياته بما يلي:

"إجراء تحقيق فوري وشامل في جميع ادعاءات انتهاك الحق في الحياة والتعذيب وسوء المعاملة، وتكثيف الجهود لتحقيق المساءلة"، وكذلك "وضع حد لممارسة الحرمان التعسفي من الحرية وإجراء مراجعة شاملة وإيجاد حل سريع للحالات الفردية ذات الصلة، بما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان".

على الرغم من تلك الخلفية القاتمة، تواصل حكومة جورجيا التنفيذ الفعال لسياستها الكاملة نحو المصالحة والمشاركة التي تركز على الإنسان، والتي تقوم على نهج غير مسيس وأدوات فعَّالة لبلوغ أهداف بناء السلام وبناء الثقة بين المجتمعات التي مزقتها الحرب وضمان العيش الكريم للسكان المتضررين من الصراع قبل إيجاد حل سلمي للصراع. وتمضي الحكومة قدما في التنفيذ الفعال لمبادرة السلام المعنونة "خطوة نحو مستقبل أفضل". وعلى مر السنين، ومن دواعي إلهامنا أن نرى باستمرار تزايد اهتمام الناس في المناطق المحتلة بالفرص وخدمات الدولة المتاحة والمخصصة لهم، وهو إنجاز رئيسي يمكن تحقيقه على طريق تحقيق أهدافنا الاستراتيجية المتمثلة في المصالحة وإعادة المشاركة.

وعلاوة على ذلك، ريثما يتم التوصل إلى حل نهائي للنزاع، تواصل حكومة جورجيا جهودها لتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للمشردين داخليا. وقد بذلت جهود كبيرة من أجل تزويد المشردين داخليا بالسكن اللائق والدائم والمساعدة المالية استنادا إلى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشرد الداخلي والمبادئ التوجيهية بشأن حلول الإسكان الدائم.

كما ذُكر آنفا، يشدد مشروع القرار على أهمية مناقشات جنيف الدولية، وهي الشكل الوحيد للمفاوضات بين جورجيا والاتحاد الروسي، في بحث عودة المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم. ومع ذلك، نشهد سياسة روسيا المستمرة والمتعمدة لعرقلة المناقشات الهادفة بشأن هذه المسألة الإنسانية البحتة، مما يحول دون إحراز أي تقدم في ذلك الصدد.

تم فيها التأكيد بالإجماع في نحو 100 قرار وبيان رئاسي وبلاغ على "التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا". وشددت باستمرار قرارات المجلس من عام 1993 حتى عام 2009 على ضرورة "النظر بجدية في الحاجة إلى عودة كريمة للمشردين داخليا واللاجئين، بما في ذلك تناول شواغلهم المتعلقة بأمنهم وحقوق الإنسان".

أريد أن أوضح بمنتهى الجلاء أن التركيز الأساسي على الجانب الإنساني للمسألة قيد النظر قرار متعمد من وفدي بتجنب أي تكهنات سياسية عندما تكون الحقوق الأساسية للمشردين على المحك. ومشروع القرار ليس ضد أي طرف ولا يهدف إلى توجيه أصابع الاتهام إلى المسؤولين عن التشريد القسري. وفي كل عام عندما يقدم مشروع القرار هذا، نترك السياسة جانبا ونركز حصرا على البعد الإنساني للمشكلة. ويبقى نص القرار السنوي بدون تغيير لأن أحكامه لم تنفذ بعد. ولذلك، نطلب إلى الجمعية أن تواصل التزامها بالمبادئ وعزمها الثابت وأن تدافع عن الحقوق المعترف بها عالميا إلى أن تُنفذ أحكام هذا القرار تنفيذا كاملا.

ومشروع القرار المعروض على الجمعية (A/77/L.73)، المعنون "حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا"، في إطار البند 31 من جدول الأعمال، "النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي"، مقدم من أكثر من 60 دولة عضوا في الأمم المتحدة، بمن فيها إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، تشيكيا، توفالو، تونغا، الجبل الأسود، جزر مارشال، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، فيجي، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كيريباس، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

إن المشاق التي يتحملها المواطنون المشردون في جورجيا هي نفس المشاق التي يواجهها ويشعر بها المواطنون القادمون من شتى بقاع العالم. إننا بدعمنا لقضيتهم، ندعم أيضا قضية جميع المشردين في جميع أنحاء العالم، من حيث المبدأ.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي ببيان باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا بشأن مشروع قرار جورجيا بشأن مركز المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا.

يسر مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا أن تشارك في تقديم مشروع القرار هذا. ونعلن بشكل لا لبس فيه أننا نؤيد استقلال جورجيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وعلى الصعيد العالمي، تعترف مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا بحق النازحين في العودة الآمنة والطوعية والكريمة إلى ديارهم وبدون عوائق، وفقا للقانون الدولي. ومشروع القرار هذا يكتسي أهمية لأنه يتصدى لتحد عالمي يتمثل في الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان. ونشجع على التأييد الواسع النطاق لمشروع القرار هذا.

ترى مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا في جورجيا نفسها أن التغييرات الديمغرافية القسرية غير مقبولة. ونؤيد حقوق المشردين من أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في العودة إلى ديارهم. يجب على الجمعية العامة معالجة التغييرات الديموغرافية القسرية الناجمة عن النزاعات في نهاية حقبة الاتحاد السوفيتي والحرب مع

روسيا في عام 2008. وعلى الرغم من مرور الوقت، يجب احترام حقوق الملكية لجميع المشردين داخليا واللاجئين في جورجيا.

تشعر مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا بالقلق إزاء منع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان من الوصول إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان دخول تلك المنظمات ووصولها إلى المحتاجين.

ويساور مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا القلق أيضا إزاء تدهور حقوق الإنسان في هاتين المنطقتين، بما في ذلك إساءة معاملة السجناء، والإفلات من العقاب على الانتهاكات السابقة، والحق في حرية التعبير.

وتدعو مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا جميع المشاركين إلى الإسراع في الجهود الرامية إلى إحلال السلام المستدام. نشعر بخيبة أمل لأن اتفاق وقف إطلاق النار الذي أنهى الحرب الروسية الجورجية عام 2008 لم ينفذ. ويساورنا قلق من أن ما يسمى بالسلطات في أوسيتيا الجنوبية يتواصل بتزايد في دفع الحدود الإدارية للمنطقة.

أخيرا، تندد مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا بدور روسيا في التسبب بعدم الاستقرار في جورجيا. وهذا جزء من اتجاه عدوان روسيا المتكرر على جيرانها، بما في ذلك غزوها غير القانوني وغير الأخلاقي لأوكرانيا الذي تدينه مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا إدانة قاطعة. ونحن ملتزمون بعالم لا يهيمن فيه أي بلد ولا يهيمن عليه أي بلد.

السيد باولاوسكاس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول البلطيق ودول الشمال الأوروبي: إستونيا وأيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا ولاتفيا والنرويج وبلدي ليتوانيا.

وتؤيد هذا البيان الدول التالية – أوكرانيا وبلجيكا وبلغاريا وبولندا والجبل الأسود وتشيكيا وجمهورية مولدوفا ورومانيا وسلوفاكيا ولكسمبرغ ومملكة هولندا.

أولا، نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا الثابت لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ما انفك الاتحاد الروسي ينتهك السلامة الإقليمية لجورجيا منذ عام 2008، حيث شرد آلاف الأشخاص وتضررت الحالة الإنسانية في البلد. أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكمها التاريخي لعام 2021 مسؤولية روسيا عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء سيطرتها الفعلية على الأراضي الجورجية المحتلة بشكل غير قانوني، وأعيد تأكيدها في حكمها الأخير المؤرخ 7 آذار/مارس 2023.

لا بد من محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات. وفي هذا الصدد، نرحب بطلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المؤرخ 10 آذار/مارس 2022 إصدار أوامر اعتقال بحق المشتبه بهم الذين يتحملون المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية خلال حرب روسيا على جورجيا في عام 2008.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. ومما يؤسف له أنه لم تمنح أي آليات دولية لرصد حقوق الإنسان إمكانية الوصول غير المقيد لتقييم الحالة في هذه المناطق. ونكرر نداءنا بالسماح فورا بوصول مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. ونؤكد من جديد دعمنا لعملية مناقشات جنيف الدولية ونأسف لعدم وجود مشاركة مستمرة من الجانب الروسي أو من جانب المشاركين من تسخينفالي وسوخومي. وفي هذا السياق، نشيد أيضا بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الجورجية، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية، لإيجاد حلول بديلة للمشردين داخليا من حيث الإسكان وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

لقد وصل عدد المشردين واللاجئين في جميع أنحاء العالم إلى مستويات غير مسبوقة وما زال في ازدياد. لم يؤدِ العدوان العسكري الروسي الشامل على أوكرانيا إلا إلى درجة من النزوح لم تشهدها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وقد أسفر عن أكثر من 13 مليون نازح. ويسرنا أن نرى وعيا متزايدا لدى المجتمع الدولي فيما يتعلق بالحاجة إلى التصدي للتشريد القسري، بما في ذلك المسائل الإنسانية الملحة في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا.

ويؤكد مجددا مشروع القرار A/77/L.73، الذي نعتمده اليوم، الحاجة إلى مواصلة العمل من أجل حماية ومساعدة الذين شردوا قسرا ولم يتمكنوا من ممارسة حقهم الأساسي في العودة الآمنة والكريمة إلى ديارهم لأكثر من عقد.

في الختام، نظرا لعدم إحراز تقدم على الصعيد العملي وضرورة استمرار مشاركة الأمم المتحدة، كما حدث في السنوات السابقة، ستصوت بلداننا لصالح مشروع القرار A/77/L.73، ونهيب بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحذو حذونا.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أؤكد مجددا دعم اليابان الثابت لسيادة بلدان مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وسلامتها الإقليمية. لا يزال الناس في جورجيا يعانون من النزوح القسري الطويل الأجل. وتفخر اليابان بمشاركتها في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة (A/77/L.73) بشأن مركز المشردين داخليا واللاجئين من جورجيا، المتوقع اعتماده قريبا. وكما ذكرت الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة مرارا، فإن عدوان روسيا على أوكرانيا انتهاك خطير لميثاق الأمم المتحدة. وفي أوكرانيا، يشرد ملايين المدنيين ولا يزالون محرومين من التحرر من الخوف والتحرر من العوز وحرية العيش بكرامة. إن حماية المشردين داخليا مسألة ملحة لأن المدنيين أكثر الفئات تضررا من عدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم.

إن اليابان، في سبيل معالجة الأزمة الإنسانية في أوكرانيا والبلدان المجاورة لها التي قبلت بسخاء عددا كبيرا من الشعب الأوكراني، بما في ذلك مولدوفا، بذلت كل جهد ممكن لتقديم المساعدة. وحتى الآن، تعهدت اليابان وحولّت ما مجموعه 7.6 مليون دولار تقريبا من المساعدات الإنسانية والمالية والغذائية ومساعدات الإنعاش وإعادة الإعمار إلى أوكرانيا وجيرانها وبلدان أخرى. واليابان ملتزمة أيضا بدعم بلدان مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وجهودها الرامية إلى التصدي لمختلف التحديات التي تسببها النزاعات المستمرة التي طال أمدها، بما في ذلك تقديم المساعدة للمشردين داخليا واللاجئين.

نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نقف عند منعطف حاسم، حيث نواجه تحديات خطيرة لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن سيادة القانون. ويجسد مشروع القرار A/77/L.73 القيم الهامة الواردة في الميثاق ويعكس التزامنا الجماعي بدعم سيادة القانون. ولهذا السبب تؤيد اليابان تأييدا قاطعا مشروع القرار.

السيد فيبس (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): بعد مرور 15 عاما تقريبا على الغزو الروسي لجورجيا، لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء استمرار الوجود الروسي غير القانوني في أجزاء من البلد. ونؤيد تأييدا تاما سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، ونشدد على ضرورة التوصل إلى حل سلمي للصراع على أساس الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية والقانون الدولي.

تتعرض جورجيا لهجوم هجين مستمر من روسيا منذ حرب عام 2008، التي شهدت ضم 20 في المائة من الأراضي الجورجية فعليا. ولا تزال القوات الروسية وحرس الحدود متمركزين في منطقتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا الانفصاليتين. ويقع بعضها على بعد 35 دقيقة من العاصمة الجورجية. وتثير حالة حقوق الإنسان في هذه المناطق الانفصالية قلقا بالغا.

نرحب بامتثال جورجيا المستمر لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة الاتحاد الأوروبي في 12 آب/أغسطس 2008. وندعو الاتحاد الروسي إلى الوفاء فورا بالتزامه الواضح بموجب اتفاق وقف إطلاق النار بسحب قواته إلى مواقع ما قبل الصراع، والوفاء بالتزاماته بالسماح بوصول المساعدة الإنسانية بدون عوائق، وعدم عرقلة وضع ترتيبات أمنية دولية في الميدان. ندعو روسيا أيضا إلى التراجع عن اعترافها بما يسمى باستقلال منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا وإنهاء جميع الممارسات الرامية إلى ضم أراضي هاتين المنطقتين إلى الاتحاد الروسي. ونرحب بمبادرات حكومة جورجيا لتعزيز المصالحة بين السكان الذين تفصلهم خطوط الحدود الإدارية، ونحث روسيا على عدم عرقلة هذه الاتصالات القيمة لبناء السلام والعلاقات بين الشعوب.

وما فتئت المملكة المتحدة تؤيد هذا القرار السنوي منذ أمد بعيد تضامنا مع الشعب الجورجي وجميع المشردين داخليا في جميع أنحاء العالم. ويزداد الأمر أهمية مع استمرار روسيا في غزوها غير القانوني وغير المبرر لأوكرانيا. ويبرز مشروع القرار الحقوق غير القابلة للتصرف للسكان المشردين قسرا في العودة الآمنة والكريمة إلى ديارهم. وهو يعترف بحقوقهم في الملكية، ويؤكد من جديد عدم مقبولية التغييرات الديمغرافية القسرية، وينشئ آلية حيوية لتمكين الأمين العام من الإبلاغ عن التطورات المتعلقة بهذه المسألة المهمة. وهذه كلها مسائل حيوية لمصلحتنا المشتركة على الصعيد العالمي في حقوق الإنسان والمصالحة والسلام.

ومن هذا المنطلق، نحث جميع الدول الأعضاء على التصويت لصالح مشروع القرار هذا، الذي يرمي إلى حماية أضعف فئات المجتمع ويؤكد عدم مقبولية استخدام المشردين داخليا كبيادق سياسية في النزاعات.

السيد ديلورنتيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم وتأييد مشروع القرار المهم (A/77/L.73) المعروض علينا اليوم، وتحث أعضاء الجمعية العامة على تأييده أيضا.

ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء محنة المشردين داخليا واللاجئين المشردين من الأراضي الجورجية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وجميع الآخرين الذين انقلبت حياتهم رأسا على عقب بسبب الغزو غير القانوني الذي قامت به روسيا لجيرانها من الدول ذات السيادة. قبل خمسة عشر عاما، قلب العدوان الروسي حياة وسبل عيش الملايين من المدنيين الجورجيين رأسا على عقب. ولا يزال كثيرون منهم غير قادرين على العودة إلى منازلهم واستئناف حياتهم التي عاشوها قبل النزاع. ولا يزال الكثيرون غير قادرين على التمتع بالسلام والأمن.

تؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما سيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. إن الوجود العسكري الروسي في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الجورجيتين نتيجة لغزوها غير المشروع. وتواصل روسيا انتهاك السلامة الإقليمية لجورجيا وتقويض سيادتها، مما يهدد ليس جورجيا فحسب، بل أيضا المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وندعو روسيا إلى الكف عن اعترافها بما يسمى باستقلال منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الجورجيتين، اللتين تشكلان جزءا لا يتجزأ من أراضي جورجيا. كما ندعو روسيا إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في عام 2008 بسحب قواتها إلى مواقع ما قبل نشوب الصراع، وتمكين المنظمات الإنسانية من الوصول بدون عوائق وتيسير ذلك الوصول. وينبغي لروسيا وسلطات الأمر الواقع في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية أن تتخذ خطوات فورية لاحترام حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وأن تكف عن بناء الحواجز على طول خطوط الحدود الإدارية، وأن تهيئ الظروف الأمنية التي تفضي إلى العودة الطوعية والآمنة والكريمة للمشردين داخليا واللاجئين وإعادة إدماجهم، ومن دون أي عوائق.

في جميع أنحاء العالم، تعزز الولايات المتحدة احترام حقوق الإنسان والكرامة والاحتياجات الإنسانية للمشردين داخليا واللاجئين. ونشعر بالجزع إزاء العدد المتزايد من الأزمات المستمرة والعاجلة التي تحركها النزاعات والتي تنطوي على انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، فضلا عن القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية. ومع وصول النزوح القسري والاحتياجات الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة عاما بعد عام، علينا ألا نضيع الوقت. ونشجع الأمم المتحدة على تعزيز رؤيتها لتحسين حماية المشردين داخليا ومساعدتهم وإيجاد حوافز للجهات الفاعلة في مجال التنمية وبناء السلام والدول المتضررة لزيادة جهودها لتلبية احتياجات المشردين داخليا واللاجئين.

السيدة هايوفيشين (أوكرانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به ممثل ليتوانيا بالنيابة عن دول الشمال الأوروبي ودول البلطيق والبيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

لقد انقضى بالفعل 15 عاما منذ أن شن الاتحاد الروسي عدوانه العسكري الشامل على جورجيا واحتل جورجيا ومنطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا. وهذا العدوان الوحشي الذي وقع

من دون سابق استفزاز، وفي انتهاك لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، تسبب في تشريد آلاف الأشخاص على نطاق واسع وأثرَّ على الحالة الإنسانية في المنطقة. ومع أن الاتحاد الروسي سبب المشكلة، فلا يزال يرفض الامتثال للقانون الدولي وسحب قواته العسكرية والأمنية من الأراضي الجورجية ذات السيادة. وعلاوة على ذلك، واصل المحتل وجوده العسكري غير المشروع ومارس أنشطته على الأراضي الجورجية. ويجب أن نبذل كل جهد لتوفير الحماية والمساعدة للجورجيين الذين شُردوا قسرا جراء العدوان العسكري الروسي.

يتناول مشروع القرار A/77/L.73، الذي سيعتمد اليوم، مسألة التشريد المطول، مع حرمان مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال من حقهم في العودة إلى ديارهم. إنها فرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتؤكد من جديد التزامها بالحق الأساسي لجميع المشردين داخليا واللاجئين في العودة الآمنة والكريمة إلى ديارهم. ولذلك، ستصوت أوكرانيا، بوصفها من مقدمي مشروع القرار، مؤيدة لمشروع القرار. وبما أن روسيا الدولة المحتلة، يجب ألا يمر احتلالها من دون عقاب. ويجب على المجتمع الدولي أن يضع حدا لمحاولات روسيا الإمبريالية لغزو جيرانها واحتلالهم. ويجب تحرير جميع الأراضي التي تحتلها روسيا، بما في ذلك الأراضي الموجودة في أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا، وسيتم تحريرها، وهذا بدوره سيمكن المشردين داخليا واللاجئين من العودة بأمان إلى ديارهم ويعيد السلام والأمن العادلين والدائمين إلى المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا، ومقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، والبوسنة والهرسك، فضلا عن أندورا، وسان مارينو، وموناكو.

يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه الثابت لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بدعم بناء السلام وحل النزاعات في جورجيا، بما في ذلك من خلال رئاسته المشتركة لمناقشات جنيف الدولية وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي في جورجيا. ونعرب عن قلقنا إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين والتحديات الإنسانية المستمرة التي يواجهها سكانهما المتضررون من الصراع. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية على نحو كامل وآمن ومن دون عوائق لدعم السكان، ولا سيما في تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية.

وفي ذلك الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يذكِّر الجمعية بأن وصول المساعدات الإنسانية بند منصوص عليه في اتفاق وقف إطلاق النار المؤلف من ست نقاط والمؤرخ 12 آب/أغسطس 2008. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية حق اللاجئين والمشردين داخليا في اختيار حل دائم، بما في ذلك العودة الطوعية والآمنة والكريمة، والقدرة على ممارسة حقوق الملكية. ونأسف لعدم إحراز أي تقدم حتى الآن في تلك المسائل، ونذكر بأن معالجة قضايا اللاجئين والمشردين داخليا مهمة أساسية في مناقشات جنيف الدولية.

لذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي المشاركين في مناقشات جنيف الدولية إلى الدخول في حوار حقيقي بشأن سائر حالات التشرد التي حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية، وكذلك بشأن عمليات العودة الجزئية، بغية تعزيز حماية المشردين والبحث عن نُهج عملية وحلول دائمة، بما في ذلك المزيد من عمليات العودة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذلها الحكومة الجورجية لإيجاد حلول دائمة لإسكان المشردين داخليا وتعزيز اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي. ونشجع الحكومة على مواصلة إدماج المشردين داخليا، وتحديد أولوياتهم في خطة التنمية الوطنية وبذل المزيد من الجهود لتحسين ظروفهم المعيشية وسُبل عيشهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.73. أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/77/L.73، وهي بالاو، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وساموا، وفانواتو، والمكسيك، وملاوي، ونيوزيلندا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة تعليلا التصويت قبل التصويت، أود أن أذكِّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيريز أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، تؤكد مجددا جمهورية فنزويلا البوليفارية تصميمها الشديد على الحفاظ على ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزه والدفاع عنه، فضلا عن التزامها الثابت بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتؤيد جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. وفي ذلك الصدد، نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء تزيد الاتجاه إلى محاولة استغلال الجمعية العامة لمهاجمة أعضائها، بل وعلى نحو أفظع، استخدامها كمنبر لاعتماد مشاريع قرارات تفتقر إلى توافق الآراء، والتي، بدلا من أن تعزز بيئة مؤاتية للحوار والتفاوض، لا تؤدي إلا إلى زيادة التوترات والانقسامات وتنطوي على إمكانية زيادة تعقد الأوضاع والديناميات الإقليمية.

إن فنزويلا، إذ تتمسك بمبادئ دبلوماسيتها البوليفارية للسلام، تحض مقدمي مشروع القرار A/77/L.73 على الامتناع عن النُهج المسيسة، وبدلا من ذلك العمل على تعزيز تدابير بناء الثقة واتباع نهج بناء إزاء هذه المسألة، بما في ذلك في إطار مناقشات جنيف الدولية بشأن الأمن والاستقرار في جنوب القوقاز، واستخدام الحوار السياسي والمفاوضات الدبلوماسية والتعاون، من أجل إيجاد حلول متضافرة للتحديات المشتركة في المنطقة، بما في ذلك في المجال الإنساني.

ويحدونا الأمل في أن تصوب الجمعية العامة، عاجلا وليس آجلا، مسارها وتعود إلى ممارسة تعزيز صنع القرار القائم على توافق الآراء من خلال عمليات شفافة وشاملة تُراعى فيها حقا جميع الآراء والشواغل والإسهامات بغية التوصل إلى حلول توافقية للمسائل ذات الاهتمام المشترك للمجتمع الدولي بأسره.

السيد كوزمينكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في عام آخر على التوالي، يعرض مشروع القرار هذا (A/77/L.73) على الجمعية العامة. وقد دأب مقدمو مشروع القرار على القول إنهم في ذلك مدفوعون باهتمامهم باحتياجات أولئك الذين فقدوا سُبل عيشهم وشردتهم الأعمال القتالية المسلحة. ومع ذلك، لا بد من القول أن نصه الحالي، شأنه شأن النصوص السابقة، نتاج مسيس تماما.

هذه محاولة للتكهن بمصير الآلاف من الجورجيين والأبخاز والأوسيتيين وغيرهم من الجنسيات الذين عانوا نتيجة لسياسة السلطات الجورجية العدوانية، التي بلغت ذروتها في هجوم مسلح شنته على تسخينفال في أوسيتيا الجنوبية في آب/أغسطس 2008. ومن السذاجة الاعتقاد بأن مشروع القرار مكرس حصرا للشواغل المتعلقة باللاجئين والمشردين. وهدفها يتمثل في منع تطبيع الحالة في المنطقة وإقامة علاقات حسن جوار بين أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وجورجيا.

ونأسف لأن الدبلوماسية الجورجية ومجموعة راسخة من البلدان الداعمة لها ما برحت تقدم النص المعروض علينا عاما إثر عام على حساب اتخاذ خطوات عملية لحل المشاكل الإنسانية الراهنة في المنطقة. وهذه المبادرة ترتب أثرا سلبيا خطيرا على مناقشات جنيف الدولية. وتعقِّد العلاقات المعقدة أصلا بين جيراننا القريبين الذين يمثلون مختلف الجنسيات ويقيمون في جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. يجب أن نتكلم اليوم عن التعايش السلمي في المنطقة، وأن نأخذ في الاعتبار الحقائق الجيوسياسية الحالية. لقد حان الوقت لكي تختار جورجيا إجراء مناقشة بناءة بشأن المسائل الإنسانية بدلا من شن هجمات على سوخومي وتسخينفال في المحافل الدولية، التي لا أساس لها ولا طائل من ورائها.

ويطلب وفد الاتحاد الروسي طرح مشروع القرار A/77/L.73 للتصويت وسيصوت ضده. ونحث الوفود الأخرى التي تعارض تسييس عمل الجمعية العامة على عدم تأييد مشروع القرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.73، المعنون "حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا". طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، أذربيجان، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بليز، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، تشيكيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كيريباس، لاتفيا، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، ملاوي، ملديف، مالطا، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، الجبل الأسود، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، سورينام، السويد، تيمور – ليشتي، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، زامبيا

المعارضون:

بيلاروس، بوروندي، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، السودان، الجمهورية العربية السورية، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، كمبوديا، الكاميرون، تشاد، الصين، الكونغو، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غابون، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، إسرائيل، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، موريتانيا، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، قطر، جمهورية كوريا، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سري لانكا، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونس، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، اليمن.

اعتُمد مشروع القرار A/77/L.73 بأغلبية 100 صوت مقابل 9 أصوات، مع امتناع 59 عضوا عن التصويت (القرار 293/76).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يرغبون في الكلام تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد باريتو دا روشا بارانيوس (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تفهم البرازيل أنه ينبغي للجمعية العامة أن تمتنع عن التأثير على المسائل الحساسة التي يجري النظر فيها في مناقشات جنيف الدولية. وتلتزم البرازيل بسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ولا تعترف باستقلال المقاطعات الانفصالية. ونأمل أن يتسنى حسم الحالة بطريقة سلمية في الأجل القصير.

ونعرب عن تضامننا مع ضحايا التشريد القسري واللاجئين في جورجيا. ونشجع جميع الأطراف الفاعلة على تهيئة الظروف السياسية المؤاتية للعودة الآمنة للمشردين داخليا والتماس حلول دائمة لتفادي زيادة تصعيد التوترات، وبالتالي تفادي الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى

تفاقم الحالة الصعبة بالفعل في المنطقة. وتدعو البرازيل جميع الأطراف المعنية، ولا سيما جورجيا والاتحاد الروسي، إلى مواصلة الحوار والتعاون واعتماد تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك في إطار عملية جنيف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت بعد التصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 31 من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

رُفِعَت الجلسة الساعة 15/50.